والمثال في العَروض فحصرَ بذلك جميعَ أوزان الشّعر وضمّ َ كلّ َ شيءٍ منه إلى حيّزه وأَلْحَقَه بشَكْله وأقام ذلك عن دوائرَ أَعْجَزَت الأذهان وبَهَرَت الفطَن وغمرت الألباب وكذلك ألّ َف كتاب المُوسيقى فَزَمّ فيه أصناف النّ َغَم وحَصَر به أنواع اللّحون وحدّ َد ذلك كلّه ولخّصه وذكر مَبالغ أقسامه ونهايات أعداده فصار الكتابُ عبرةً للمُعتبرين وآيةً للمتوسّمين .

ولما صنعَ إسحاق بن إبراهيم كتابَه في النّ َغم واللّحون عَرضه على إبراهيم بن المهدي فقال له : لقد أحسنتَ يا أبا محمد وكثيراً ما تُحْسنُ ! فقال إسحاق : بل أحسنَ الخليلُ لأَنه جعلَ السبيلَ إلى الإحسان .

فقال إبراهيم : ما احسن هذا الكلام ! فممّ َنْ أخَذْتَهُ قال : من ابن مُقْبل إذ سمع حمامةً فاهْتاج فقال : - من الطويل - .

(ولو قَبْلَ مَبْكاها بكيتُ صبابةً ... إذاً لشَفيت النفسَ قبل التندّ ُم) .

(ولكن بكَتْ قبلي فهاج ليَ البُكا ... بُكاها فقلت : الفضلُ للمتقدّم) .

ثم ذهب بعد - في حَصْر جمع الكلام - مذهبَهُ من الإحاطة التي لم يتعاطاها غيرُه ولا تعرّضها أحدٌ سواه فثقّ َف الكلام وزمّ َ جميعه وبيّن قيامَ الأبنية من حروف المُعْجم وتعاقب الحروف لها بنظَرٍ لم يُتَقَدّ َم فيه وإبْداعٍ لم يُسْبَق إليه ورَسَمَ في ذلك رُسُوماً أكملَ قياسها وأعطى الفائدةَ بها فكان هذا قدرَه في العلم ومبلغَه من النفاذ والفَهْم حتى قال بعضُ أهل العلم : إنه لا يجوزُ على الصّراط بعد الأنبياء عليهم السلام أحدٌ أدقّ ُ ذهْناً من الخليل ولو أن الطاعنَ علينا يتصفّحُ صَدْر كتابُنا َ (المختصر من كتاب العين) لَعَلمَ أنّ َا نَزّ َهْنا الخليل عن نسْبَه المُحال إليه ونَفَيْنا عنه من القَوْل ما لا يليقُ به ولم نَعْدُ في ذلك ما كان عليه أهلُ العلم وحذّ َاق أهل النظر .

وذلك أنّ َا قلنا في صَدْر الكتاب : ونحن نَرْبأُ بالخليل عن نسْبَة الخَلَل إليه أو التعرّض للمقاومة له بل نقول : إن الكتاب لا يصحّ له ولا يثبتُ عَنه وأكثر الظن فيه أن الخليل سَبّ َب أصله وثقّ َف كلام العرب ثم هلَك قبل كَماله فتعاطى إتمامَه من لا يقومُ في ذلك مقامه فكان ذلك سببَ الخَلل الواقع فيه والخطأ الموجود فيه